

أزمة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وآفاق الحل

د. حسن عالي (1)

تميز الفكر الإسلامي الصحيح بالبحث في العلوم العامة وأسس المعاملات، لأن المفاهيم التي حواها القرآن الكريم والسنة النبوية تكفلًا بالإجابة على المسائل الغيبية التي حار فيها الفلاسفة، مثل وجود الإنسان ومنشأه ومستقره وموقعه من الكون.

فالمسلم يعلم أن الله سبحانه وتعالى خلقه واستخلفه في الأرض لعبادته ضمن منظومة إيمانية أوضحتها له تعاليم الكتاب والسنة، ثم كلفه بعمارة الأرض عبر منظومة "سياسية اجتماعية" تعضضها قيم وأحكام لتحسين الصفات النوعية لنواة المجتمع المتمثلة في الفرد والأسرة، وذلك لتكوين مجتمع يتحمل إدارة تجديد الصياغة الفكرية للعالم بالفعل، لا بالأوهام الغيبية والاحتياال الفلسفي على الناس.

فالإسلام وفي خطوة سياسية متقدمة.. أرسى الأسس لأول جمهورية مدنية دستورية في التاريخ الإنساني، عندما فوض إمارة الأمة وخلافة الرسول صلى الله عليه وسلم (للشعب المسلم)، بنص - آية الدستور

(1) أستاذ وباحث متخصص في علم الاجتماع الديني / جامعة وهران عضو مخبر أنثروبولوجيا الأديان ومقارنتها / جامعة تلمسان.

السياسي للمسلمين - آية الشورى قال تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ⁽¹⁾، وتعني إمارة المسلمين شورى بينهم.

وبهذا التفويض صارت ولاية الأمر الإسلامية خاضعة بالكامل لشورى الأمة وحاكمية عقلها الجمعي، وبلا قيد أو شرط أو ثوابت.. مع الأمر بالطاعة لهذه الولاية الشرعية بنص الآية قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ ⁽²⁾.. الشيء الذي أكسب الفكر السياسي الإسلامي مرجعية مرنة وقوية للتجديد، بلا شروط أو إلزام بنصوصية قاهرة تجعل الأمة تعيش خارج عصرها أو واقعها.

".. فمصلحة الأمة هي معيار الصواب والخطأ والنفع والضرر في السياسية والدولة والمجتمع، بل وجعلت المصلحة هي المرجع الأول في حسن الأمور وقبحها؛ ومن ثم وتبعاً لذلك رضا الله أو سخطه عليها. "كما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن" على قول ابن مسعود رضي الله عنه ⁽³⁾.. الشيء الذي يعني أن للأحكام والتعاليم الإسلامية مقاصد وغايات تتمركز في طلب الخير للناس، ويجب الالتزام بها.

هذا وفي مقاصد وغايات الأحكام والتعاليم الإسلامية، يقول ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين : ".. فإذا ظهرت أمارات الحق، وقامت أدلة العقل، وأسفرَ صبحه بأي طريق كان؛ فثم شرعُ الله ودينه ورضاه وأمره".

على أن نتفهم أن الأحكام التي وردت في الكتاب والسنة، هي أحكام إعجازية ولا يستطيع عقل الإنسان القاصر أن يصل إليها، فهي نعمة من عند الله سبحانه وتعالى، يجب اغتنامها والمسارة إليها متى ما تيسر للسلطة الشرعية سبيل تطبيقها لأن نعمة الله لا تحصى ولا تنافس.

(1) الشورى الآية 38.

(2) سورة النساء الآية 59.

(3) د. محمد عمارة العلمانية ونهضتنا الحديثة ط دار الشروق ص 69.

وكانت أولى لبنات الفكر السياسي الإسلامي من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، تدور حول تثبيت أسس وأركان الدولة كمسؤولية مباشرة وضعت على عاتق المسلمين، فقد انقطع الوحي بالتحاق الرسول صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى، واحتاجت الأمة كي تستجيب لضرورات الواقع إلى فكر تشريعي يأخذ في حسبانته تفويض الأمة لإدارة أمرها، مما يوفر لمجتمع المسلمين الحرية السياسية اللازمة لكي يبدع في حركة تدينه عموماً وفي حراكه السياسي على وجه التخصيص، وذلك لأن المطلوب لأي تنمية هو حرية تجديد فكري مستوعبة للواقع ومدركة لما يستجد، فحياة المجتمعات نامية ومتحركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بتطور الزمان.

وها هو الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه في بيان عملي يقرر حرب مانعي الزكاة برغم وجود النص الذي يمنع ذلك، وذكره به عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحديث الذي أورده البخاري : " .. يا أبا بكر كيف تُقاتلُ الناسَ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أُمرتُ أن أُقاتلَ الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله عصمَ مني ما لهُ ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله." (1) ولكن الخليفة أبو بكر رضي الله عنه أمضي رأيه فلزمت الطاعة المسلمين رغم المخالفة لنص صريح، وصار قرار الحرب هو تشريع اللحظة الذي يجب على المسلمين طاعته لأنه من ولي الأمر المنتخب وصاحب السنة في الزمن، وصدر من موقع مسؤولية مباشرة.. فالشريعة السياسية في الإسلام هي قرار الشرعية المنتخبة، وليست استنباط فقهي وقسر النصوص للإجابة على إشكاليات لم تكن ضمن مشاغلها حين نزولها.

هذا وقد كان في قرار أبو بكر بحرب المرتدين التفاف رائع على محاولة لهدم الدولة عبر خلق فوضى تشريعية باستخدام الدين. وفي ذلك يقول الدكتور محمد عمارة : " .. إن وجود دولة الخلافة التي حماها

(1) البخاري 67-73.

الصحابة ودعموها بقتالهم للمرتدين كانت السبيل لما هو أكثر من إقامة فريضة الزكاة الدينية كركن من أركان الدين.. إذ أنها كانت السبيل لإقامة الإسلام كله كدين... فالدولة هي التي نشرت الإسلام خارج شبه الجزيرة، بعد أن أعادت رفع أعلامه التي طواها العرب المرتدون.. ولولاها لتهدد الإسلام مخاطر أن يصبح مجرد نحلة من النحل التي عرفها التاريخ، أو ديانة يقف شرف التدين بها عند قلة من الناس" (1). هذا وتأكيد ما ذهب إليه الدكتور محمد عمارة نجده في مقولة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "لقد قمنا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، مقاماً كدنا نهلك فيه لولا أن الله من علينا بأبي بكر، أجمعنا على أن لا نقاتل الناس على ابنة مخاض وابنة لبون.. ونعبد الله حتى يأتينا اليقين فعزم الله لأبي بكر على قتالهم فوالله ما رضي منهم إلا بالخطبة المخزية أو الحرب المجلية، أما الخطبة المخزية فأن يقرروا بأن من قتل منهم في النار ومن قتل منا في الجنة، وأن يدوا قتلانا ونغنم ما أخذنا منهم، وأن ما أخذوا منا مردود علينا. وأما الحرب المجلية فأن يخرجوا من ديارهم" (2). ولنا أن نتصور حجم حروب الردة إذا علمنا أن عدد الألوية التي عقدها أمير المؤمنين وقتها إحدى عشر لواءً (3)، وهذا ليس بالأمر اليسير، ولكن أبو بكر انطلق في قراره من موقع المكلف بالأمر، كفهم عام لمسناه على امتداد الخلافة الراشدة.. فلم يجتهد عمر في خلافة أبي بكر ولم يجمع عثمان كتاب الله في عهد عمر.. فقد أسس الإسلام آلية لوحدة القرار السياسي والديني عبر تفويض "سلطة الأمر والفتوى" لمن يفوضه الجمهور بالمطلق أو بالتقييد فالبيعة في الإسلام على شرط معطيها.

واستمر الحال بالمسلمين على منهج الشرعية المنتخبة المشرعة إلى أن كانت الفتنة الكبرى، والتي بدأت بتصدي الخوارج دون وجه حق -

(1) د. محمد عمارة العلمانية ونهضتنا الحديثة ط دار الشروق ص 39.

(2) ابن الأثير ج 2 ص 342.

(3) المصدر السابق ص 346.

كما أسلافهم من المرتدين - للسلطة الشرعية بالقوة المسلحة لفرض رأيهم السياسي بحجة تطبيق حكم الله.

ومن حينها بدأ الانحدار بدولة الخلافة الإسلامية، إلى أن أقصيت بتولي معاوية ابن أبي سفيان إمارة المسلمين بقوة السلاح، وتسمية ابنه يزيد ولياً لعهد ووارثاً لحكمه في بداية النصف الثاني من القرن الأول الهجري، بمقولة يزيد بن المقنع الشهيرة في مجلس معاوية : "هذا أمير المؤمنين وأشار إلى معاوية، فإن هلك فهذا وأشار إلى يزيد، ومن أبي فهذا وأشار إلى سيفه. فقال معاوية : أجلس فأنت سيد الخطباء" (1). وكانت هذه نهاية الخلافة الإسلامية التي وصفها الرسول صلى الله عليه وسلم بخلافة على نهج النبوة، وبداية الملك العضوض.

وعلى الرغم من استنكار المسلمين الشديد لتوريث الإمارة الإسلامية، وعلى رأسهم الإمام الحسين عليه السلام وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم، استنكاراً وصل لدرجة المواجهة المباشرة، إلا أن معاوية أصر على رأيه وهددهم بالقتل قائلاً : .. "إني قائم بمقالة، فأقسم بالله لئن ردّ عليّ أحدكم كلمة في مقامي هذا، لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه.

ثم دعا صاحب حرسه بحضرتهم فقال : أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين ومع كل واحد سيف، فإن ذهب رجل منهم يرد عليّ كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفيهما. ثم خرج وخرجوا معه حتى رقي المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم، ولا يبيت أمر دونهم، ولا يقضى إلا عن مشورتهم، وإنهم قد رضوا وبايعوا ليزيد، فبايعوا على أسم الله! فبايع الناس وكانوا يتربصون بيعة هؤلاء النفر، ثم ركب رواحله إلى المدينة.. فلقى الناس أولئك النفر فقالوا لهم : زعمتم أنكم لا تبايعون فلم أرضيتهم وأعطيتهم

(1) تاريخ ابن الأثير ج 3 ص 508 ط دار صادر بيروت 1965م.

وبايعتهم ؟ قالوا والله ما فعلنا. فقالوا : ما منعكم أن تردوا على الرجل ؟ قالوا: كادنا وخفنا القتل." (1)

عليه فقد قطعت بيعة الإكراه هذه استمرارية دولة الشرعية الإسلامية التي قادها الرسول صلى الله عليه وسلم مفوضاً بنص الآية : « ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ » (2). ثم فوضت من بعده إلى المسلمين بنص الآية : « وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ » (3). مما يعني دولة مدنية لها عقد تأسيس نواته الشورى والطاعة لما تقرر.

وبسبب بطلان هذه البيعة تم تدخل قوي من قبل فقهاء السلف المؤسسين، كانت نتيجته الوقوف بمرجعية التشريع السياسي على الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، كآخر سلطة إسلامية استناداً على الحديث : [[فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين]] (4). وهذا جعل طاعة أولى الأمر الثابتة بنص آية الطاعة تنتقل إلى الفقهاء المستندين على الدليل من الكتاب والسنة وسنة الخلفاء الراشدين، باعتبار أن لا علاقة لدولة بني أمية بالخلافة الإسلامية، وذلك لمخالفتها لفريضة الشورى التي هي المعيار لشرعية الدولة في الإسلام، ولهذا كان الوقوف بمرجعية التشريع قوياً ومسنوداً بأدلة قاطعة من الكتاب والسنة.

ولكن الطرف الحاكم من جهته لم يأبه بفقدان وظيفة التشريع، إذ إنه كان يصل إلى ما يريده بقوة السيف لا الإيمان.. وعلى ذلك ترك مسائل الفتوى مفتوحة للقياس والاجتهاد، على أن لا تمس مصالحه التي حافظ عليها بحد السيف، والاحتياط عبر فقهاء السلطان بمفاهيم وتفسير غير صحيحة للنصوص والمفاهيم والوقائع التاريخية التي شكلت مواصفات

(1) المصدر نفسه ص 510، 511.

(2) الجاثية الآية 18.

(3) الشورى الآية 38.

(4) مسند الإمام أحمد 16818. "كل الأحاديث من برامج العريس الإسلامية. مكتبة الحديث الشريف".

الإمارة الشرعية في الإسلام، فتمت تغطية النصوص الدالة على وجوب الشورى في اختيار ولاية الأمر الشرعية بطبقة كثيفة من الآراء لتتوارى عن تيار الحياة وتصبح للتلاوة واحتساب الأجر من عند الله سبحانه وتعالى.. أما الوقائع التاريخية الدالة على ضرورة الالتزام بكل تفاصيل ولاية الأمر مثل الطاعة للشرعية والمحافظة على المال العام وعدم الخروج على الشرعية، فقد تم تمييزها حتى لا تصبح مصدراً لفتوى تعصف بالدولة غير الشرعية.

وفي مواجهة هذا الاحتيال المتتابع تمسك الفقهاء بحجب حق التشريع عن سلطة السيف، تمسكاً أحاط بالمنهجية التي أوقفوا بها مرجعية التشريع السياسي على الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، بهالة من القداسة لم تسمح بإعادة النظر في سبب التوقيف والعمل على إزالته، على الرغم من أن الرسول صلى الله عليه وسلم وعد بعودة الخلافة على نهج النبوة بعد الملك العضوض والملك الجبري في حديث طويل رواه حذيفة جاء فيه : {ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ثم سكت } (1).

ومضت الأعوام ودولة الملك سادرة في استبدادها واحتيالها عبر الحجج الوهمية، والفقهاء متمسكون بمرجعيتهم معانين الأمرين في تخفيف غلواء الاستبداد من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد حلول وإجابات لمسائل استجدت بتطور الحياة النامية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بمرجعية تشريعية توقفت عند القرن الأول الهجري، مما جعل الدولة ككل تأخذ منحىً هابطاً يوماً بعد يوم - حتى في فترات الانتصار الحربي - لفقدائها تجدد المفاهيم السياسية بغياب الشورى والتعددية السياسية وهما روح الإبداع السياسي للدول، فكانت النهاية المؤسفة لأول جمهورية دستورية مدنية في التاريخ الإنساني، طاعتها من طاعة الله سبحانه وتعالى، وقرارها سنة كسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

(1) مسند الإمام أحمد 18062.

واستمر الانحدار بالعالم الإسلامي إلى أن تم استعمارُه بواسطة الغرب، والذي وجد الفصل بين الدولة ومرجعية التشريع جاهزاً، فوضع قوانينه حيث يريد، وترك الفقهاء يديرون الأحوال الشخصية للمسلمين وفتاوى حرمة الخل من عدمها.

على أن المسلمين ولحق والتاريخ لم تتوقف ثوراتهم لاستعادة دولة الشرعية الإسلامية عبر كل العهود أمويين عباسيين عثمانيين وغربيين، ولكن هذه الثورات رغم تتابعها واستهلالها بثورة الإمام الحسين عليه السلام وهو أحد سيدي شباب أهل الجنة، حيدت دينياً بسبب السطوة الخفية للحجج الوهمية من قبل فقهاء السلطة كل بزمانه، وقد بلغت قوة الاحتلال على الإمامة الشرعية لدرجة وصف معظم الثوار زوراً بالخوارج، وهذا أمر عجيب إذ كيف تكون الثورة على من غيب الشرعية الإسلامية خروجاً عن الإسلام، والخروج على الشرعية وإلغاء فريضة الشورى الثابتة بنص الآية إسلاماً.

وفي القرن الماضي خرج الاستعمار الغربي وتتفس المسلمون بعض نسائم الشرعية عبر النظام الدستوري الذي أخذ من الغرب، وكان من الممكن أن يتوج بالأحكام والقواعد الشرعية الإسلامية، لينعم الناس بحكم إسلامي حقيقي مستند على الشورى المحددة للشرعية الإسلامية، ومتقدم ومزدهر بأحكام وقواعد في ما يعجز العقل الإنساني عن الوصول إليه.

ولكن يا للكارثة، ضربت الشرعية الوليدة "بحجة تطبيق الشريعة الإسلامية" بيد الإرهاب السلفي - وليس للسلف يد في ذلك بالطبع - ضربة أعادت المسلمين تحت نير الاستعمار ⁽¹⁾ مرة أخرى.. ليكتشف الناس أن مؤسسة الاستبداد وصلت مرحلة متقدمة، حتى أصبح ضرب

(1) راجع قول الكاتب أنيس منصور في كتابه عبد الناصر : "قمصر لم تعد مصر .. وإنما مصر قد احتلتها قوات مصرية، لها طعم القوات الأجنبية، لها عنف الإنجليز، وبطش اليهود، وإن كانت تتكلم العربية بلهجة مصرية."

فريضة الشورى الإسلامية واجباً مقدساً عند بعض من يظنون أنهم حماة العقيدة وورثتها الوحييون، مما لم يعد معه بد لأي مجدد من تحطيم أسوار القداسة عن الآراء التي غطت مسألة الإمامة في الإسلام واستبدلتها بأقوال فردية تقتصر للمنطق والدليل، كقول أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء وهو من علماء أهل السنة : (وقد روي عن الإمام أحمد رحمه الله ألفاظ تقتضي إسقاط اعتبار العدالة والعلم والفضل، فقال : "ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً عليه، براً كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين". وقال أيضاً في رواية المروزي : فإن كان أميراً يعرف بشرب المسكر والغلول يغزو معه، إنما ذاك له في نفسه.)⁽¹⁾

وكذلك نجد القول بعدم استقامة الإمارة الإسلامية إلا عبر السيف، أو إن الفقهاء اختلفوا دون إيراد أدلة الاختلاف، أو أن فئة أجمعت.. ولا أدري كيف يمكن تجاوز آية في وضوح الشمس عبر مقولة باهتة مثل : "يفهم من كلام الإمام أحمد" - علماً بأن الإمام أحمد عاش في زمان الديكتاتور المعتصم والسيف مسلط على رأسه - فأية الشورى تعني بوضوح أن إمارة المسلمين حق لكل المسلمين من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم يديرونها بينهم بالشورى، والقول بغير هذا انحراف واضح عن منهج الله سبحانه وتعالى واستهزاء بآياته، إذ كيف لا يستقيم ما أمر به العزيز الحكيم ويختلف الناس حوله، ويستقيم منهج فرعون وكسرى وهرقل.. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، فما هو الغرب اليوم يستقيم أمره بالشورى ويتسيد على العالم، فهل فلحنا نحن تحت جحيم الاستبداد المستظل - في احتيال مكشوف - بمصلحة الأمة ؟.. كلا لم نفلح ولكن صدق قول الصحابي الجليل عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه في توريث يزيد بن معاوية :

(1) كتاب [الأحكام السلطانية لأبي يعلى] ص 2.

"كذبت يا مروان وكذب معاوية ما الخيار أردتما لأمة محمد، ولكنكم تريدون أن تجعلوها هرقلية كلما مات هرقل قام هرقل" (1).

نعم صدق الصحابي الجليل رضي الله عنه فقد أرادوها هرقلية، وها نحن الآن نحصد ما زرعه الهركلية من خيبة ومرارة وتشيزم ما أنزل الله به من سلطان، رغم وضوح المنهج الذي قال فيه الشيخ محمد الغزالي في فتوى مدوية في حديثه لمجلة [الأمة - قطر - رمضان 1404] قائلاً :
"القول بأن الشورى لا تلزم أحداً كلام باطل ولا أدري من أين جاء".

وأفتى ابن تيمية في الملك : هل هو جائز في الأصل، والخلافة مستحبة ؟ أم ليس بجائز إلا لحاجة من نقص علم أو نقص قدرة بدونه ؟. فقال : "فحتاج بأنه ليس بجائز في الأصل بل الواجب خلافة النبوة لقوله صلى الله عليه وسلم : [[عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها؛ وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فكل بدعة ضلالة]]. " (2).

ومن قبلهم قال الإمام مالك بن أنس حين استفتاه أهل المدينة في الخروج مع محمد بن عبد الله بن الحسن وقالوا : "إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر، فقال : إنما بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين" (3) وهذا يعني أن الإكراه يلغي البيعة حتى لو كانت قائمة.

وحين أصيب أمير المؤمنين الإمام على كرم الله وجهه بسيف ابن ملجم استشاره الناس في تولي ابنه الحسن عليه السلام فصدرت منه بيضاء نقية : "ما أمركم ولا أنهاركم" (4).

(1) ابن الأثير ج 3 ص 506.

(2) مكتبة ابن القيم وابن تيمية - قاعدة في الخلافة والملك - 3.

(3) ابن الأثير ط دار صادر بيروت 1965م - ج 5 ص 532 .

(4) ابن الأثير ج 3 ص 391.

وفي خطبة لعمر بن الخطاب في تولي أبي بكر الصديق رضي الله
عنهما قال : "قمن بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فإنه لا بيعه
له هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا." (1)

وكل هذا يؤكد أن الشورى حق للمسلمين لا سلطان لبشر عليه.

هذا وقد دافع الرسول صلى الله عليه وسلم عن هذا الحق بحياته،
حين رفض عرض بني عامر بن صعصعة بالقيام معه على أن يكون لهم
الأمر من بعده، وكان هذا بعد وفاة عمه أبي طالب، وعودته من الطائف
وقد يؤس من خير ثقيف، ودخل مكة تحت حماية المطعم بن عدي على
شركه مجيراً، وقریش متربصة به لقتله (2).

وكذلك رفض الرسول صلى الله عليه وسلم جعل الأمر من بعده
حكراً لبني هاشم، وهم أهله وعشيرته الذين سبقوا الجميع في نصرة
الدعوة المسلم منهم والمشارك، وحوصروا في الشعب حتى جاع صغيرهم
وضاعت مصالح كبيرهم، وجهادهم بعد ذلك مشهود فقد قادوا الفرسان
والصفوف وتلاحق شهدائهم الواحد تلو الآخر بلا كلل أو ملل في سبيل
الدعوة.

كل هذا الحرص من الإسلام على الشورى لم ينتج عن فراغ،
فالشورى ضرورة لازمة في صراع المجتمعات الإنسانية الذي أثبتته
الآيات وأثبتته العلم الحديث، قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ
بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ (3)، أي أن
الصراع في المجتمعات الإنسانية سنة إلهية تحفظها من الفساد.. وقد
لاحظ ماركس حركة الصراع المستمرة هذه وأسماها بالجدلية المادية ظناً
منه أن المادة المجردة لها نفس الخاصة، ولاحظها هيغل وأسماها الجدلية
المثالية ظناً منه أن حركة الصراع تقتصر على عالم الفكر، ولاحظها

(1) الملل والنحل للشهرستاني.

(2) ابن هشام ج 2 ص 66.

(3) سورة البقرة الآية 251.

المؤرخون وقالوا إن التاريخ سجل مذابح.. وحاول ماركس أن يوقف الصراع عبر إشاعة رأس المال، فأخذ الأفكار الاشتراكية التي سبقته ووضعها في قالب علمي كاذب وبشر بها.. ولكن سقط مشروعه لأن الحل لم يكن في إشاعة رأس المال وإنما كان في إشاعة السلطة كما قال بذلك الإسلام في القرن السابع الميلادي، أي أن الجميع شركاء في السلطة عبر الشورى فريضة ونعمة من الله سبحانه وتعالى، وللمغالط أن يحسب مكاسب حلف الأطلسي وأثر الشورى عليه، فقد توحد وتسيد على العالم وهو يضم أعنف منطقة جغرافية عرفتها البشرية، وتاريخ فرنسا وبريطانيا وألمانيا شاهد على ذلك.

إذا فالشورى نعمة من الله سبحانه وتعالى لتجديد الفكر السياسي في حياة متجددة مليئة بالمتغيرات، ولتفادي الصراع بتوحيد الفتوى والقرار في المجتمع الإسلامي، فأية الشورى في وضوح الشمس تعني أن إمارة المسلمين شورى بينهم بلا قيد أو شرط أو ثوابت ولو خالفت قرارات الشورى بعض النصوص، مما جعل الخلافة الإسلامية قائمة على مفهوم شورى فطاعة، وهذا يدل على أن مصلحة الأمة مقدمة على النص وفي هذا نعمة، فبحور السياسية لجب وتحتاج إلى المرونة والقوة لعبورها بنجاح.. وللإسلام القدر المعلى في هذا فالمرونة تكفلت بها آية الشورى إذ خلت من أي شرط أو قيد أو ثوابت عدا حق الشورى للجميع، أما القوة فتمثلت في أن طاعة الجمهور أو من يفوضونه من طاعة الله سبحانه وتعالى بنص الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ ⁽¹⁾، وقراره سنة كسنة الرسول صلى الله عليه وسلم بنص الحديث : [[فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، فتمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ]] ⁽²⁾. من دون تحديد لعدد الخلفاء الراشدين أو زمن للخلافة الراشدة.

(1) سورة النساء الآية 59.

(2) مسند الإمام أحمد 16818.

وأنا أتحدى أن تكون في عالم اليوم آلية لتجديد الفكر والخطاب السياسي تفوق الآلية الإسلامية مرونة وقوة، ولكنها بكل أسف غيببت وأحيطت ساحتها بالإرهاب الفكري الاحتياطي، رغم وضوح الرؤية السياسية في الإسلام كتاباً وسنة.. وذلك إن الانقلاب الأموي على الشرعية قد حول علماء الدين الإسلامي إلى رجال دين لهم سلطان التحليل والتحرير في الشؤون السياسية، واحتكار صلاحيات الرأي الوحيد ومن ثم الرسمي للإسلام كما أسلفت، مما أدخل المسلمين في إشكالية الفتاوى المتضاربة من المزايددين وأصحاب الغرض، وصار الجميع ولي للأمر يجب الأخذ بقوله.

وتشرذم الناس بين مغلوبين على أمرهم لا حيلة لهم، وفقهاء سلطان حاملين لسيوف إرهاب ديني من غير دليل أو بنية استتباطية يعتد بها، وإنما قال فلان وفي قوله فصل الخطاب ولو خالف الدين وبدل شرعية إمارة المسلمين.. الشيء الذي غطى على النصوص الدالة على نظام السلطة في الإسلام تماماً لتصبح للتلاوة والترتيل.. وحاول المغلوبين على أمرهم الفكاك من هذا القيد، فسمعنا منهم بالرسالة الثانية وبحدثني قلبي عن ربي، لكسر الحاجز الوهمي لمنع التشريع بوهم أكبر منه. وانتهز المغرضون الفرصة وأشاعوا أن العلماء اختلفوا في شأن السلطة في الإسلام ولمن تكون، من دون إيراد الأدلة التي استند عليها أولئك العلماء في اختلافهم، مما جعل الفكر النقيض يرسخ في وعي ولا وعي العامة، حتى أصبح الدفاع عن الاستبداد ذاته جهاداً عند من يعتقدون أنهم حماة الإسلام والمسلمين.

وأتحدى من يغالط هذه المقولة بغير قراءة سيئة وقصد سيء وهي تتحدث عن استشهاد الإمام الحسين عليه السلام وتقول مخاطبة الإمام الشهيد "إن نهضتك سيدي لم تكن ظاهرة انفعالية عابرة، بل كانت في واقع الأمر غضبة للحق حين تجرأ الباطل، وجهراً بقمع الردة حين تفشى الانحراف وديست المبادئ وصيحة مجلجلة لاجتثاث البدع". لن يستطيع

أحد أن ينتقد هذا الكلام إلا بسيف متوهم خالي من الدليل، ولكن بكل أسف كان وما زال لهذا السيف قوته المتحائلة، من مثل إياك وأن تنتقد إسلام أي كان حتى ولو هدم الإمارة الإسلامية فوق الرؤوس ومسح بالمسلمين الأرض، لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : [أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما] (1).

أنظر أخي المسلم إلى كلمة أخيه في الحديث وهل يوجد إخاء في الملك العقيم ؟ كلا وألف كلا.. بل يوجد بغى وتجب مقاومته بنص الآية في صفة المؤمنين : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ (2). ولكن فقهاء السلطة استخدموا سيف إرهاب وهمي عرفوا كيف يجعلونه حاداً وفي قوة الدليل الحقيقي عبر الاحتياال الأيديولوجي السفسطائي (3)، فحكم الغلبة جائر بمقياس الأئمة الأعلام لا بمقياس الكتاب والسنة.. علماً بأن في هذا القول تحليل واضح لما نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن عدم منازعة الأمر [السلطة والحكم] أهله - وهم جمهور المسلمين بنص آية الشورى - جعله الرسول صلى الله عليه وسلم شرطاً في البيعة للإسلام في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال عبادة : [دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان] (4).

ومعلوم أن إتباع من أحل ما نهى عنه الشرع تحليلاً مستديماً يقع في دائرة قول النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم في تفسير قوله

(1) صحيح البخاري 5962.

(2) سورة الشورى الآية 39.

(3) بالحجج والتصورات الوهمية.

(4) البخاري 6902-6903.

تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ ⁽¹⁾ : [[بلى إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم]]. ⁽²⁾ وهذا القياس مستحق لأن تحليل الاستبداد يشوه الإسلام بصورة مريعة، ويجعله متناقضاً يجمع الأضداد "شورى واستبداد" مما يدفع الناس: لعدم الثقة في الداعين لتحكيمه.. بل والمطالبة بإزاحة الدين من الساحة السياسية بالكامل .. الشيء الذي يكسب العلمانية دوراً رائداً ورئيسياً في راهننا السياسي لأنها تفجر القضية - قضية طبيعة السلطة السياسية في الدولة - من أساسها.. فقد تقدست آراء خاطئة بنفس مستوى الكتاب والسنة، قداسة تحميها وتحتمي بها سلطة دولة استقر فيها الاستبداد نحواً من ألف وأربعمائة عام ونيف، حتى أصبح الاستبداد ذاته واجباً حتمياً عند نفر من مَنْ يظنون أنهم حماة العقيدة وورثتها الوحيدون.

عليه فنحن حيال ورطة حقيقية، لأن الإشكالية في العالم الإسلامي اليوم كبيرة جداً، وتتطلب مواجهة حقيقية للذات والواقع، حتى تكون لنا فرصة في إعادة الصياغة الفكرية للعالم بالفعل، لا بالأوهام الذاتية والاحتيال الأيديولوجي على الإرث الديني للأمة.

وهذه المواجهة للذات والواقع ضرورية ولازمة، لأن المدخل لأي ثقافة تطمح للنمو هو تجديد مفاهيمها السياسية، وتوسيع إدراكها للآخرين من حولها لاستيعاب حركة الواقع ومستجداته. ولا سبيل إلى ذلك، إلا بمواجهة نقدية لإنجاز الأمة التاريخي ومسلماتها المستقرة، بغرض الفصل بين ما هو مقدس أصلاً، وبين ما تقدس بفعل الضغوط السياسية والحراك التاريخي للمسلمين، فتقدير السلف والتراث شيء وتنصيبهما سلطة مطلقة وأزلية على الحاضر والمستقبل شيء آخر. وحينها يمكن الحديث عن فتح

(1) سورة التوبة الآية 31.

(2) تفسير ابن كثير - والرواة: الأمام أحمد والترمذي وابن جرير.

أفق حقيقي لحركة التنوير في الثقافة الإسلامية المعاصرة عموماً، وفي حركة التشريع منها على وجه التخصيص" (1).

فالنظام السياسي الإسلامي شأنه شأن كل مفردة إسلامية كم متكامل وليس كما اتفق جهاد أو كما اتفق تنفيذ أحكام، وإنما هو منهج يبدأ باختيار نهج وشخص ولاية الأمر عبر الشورى، وبنفس المنهج يتتابع أداء بقية الواجبات في تصالح تام مع مجريات الواقع المعاش.. تماماً كالصلاة تبدأ بالطهارة ثم تتابع بعدها الفرائض والسنن كل في مكانه وزمانه المحددين، مع مرونة تتيج لكل مسلم أن يصلى وهو آمن على نفسه وصحته، فمن يصلى جالساً لوعكة أصابته لم يلغ فريضة القيام لقراءة الفاتحة، ولكنه مضطر حتى لا تستحيل وعكته لمرض أشد إن أصر على القيام، فيدخل في حالة يصعب حلها.

إذاً فالإشكالية هي في من يقولون بأولوية وبكفاية تطبيق أحكام القضاء الشرعية لإقامة الدولة الإسلامية، وهذا غير صحيح لأن من غير المنطق تناول قضية الحكم في الإسلام باعتبار أن الأمر برمته يقتصر على تطبيق القانون، وأن الحاكم مجرد قاض يطبق القانون.. ففي حقيقة الأمر فإن السياسة أوسع من ذلك بكثير، وتدخل فيها أمور لا تقتصر على القانون، وإنما تتعلق بتوازن القوى واتخاذ القرارات حول شؤون الخدمات والاقتصاد والحرب والسلام وغير ذلك".

أما الأحكام فتأتي في المرحلة الثالثة من مراحل قيام الدولة الإسلامية.. فالأحكام تأتي بعد التعددية السياسية التي توضح مناهج الطوائف السياسية للمسلمين، ثم تأتي الشورى لاختيار المنهج والقائمين عليه عبر الانتخاب الحر، ومن بعدها يكون تنفيذ وإبداع الأحكام والقوانين وتطويرها، وفقاً لمصلحة الأمة المتطورة دائماً وأبداً بحكم اختلاف الزمان والمكان. وفي هذا الترتيب ضرورة لازمة لسببين : أولاً لأداء فريضة

(1) عبد الله بولا صحيفة الأضواء 1/18/2005م.

الشورى التي هي السبيل الوحيد لتجاوز الصراعات الداخلية في الأمة، والانتصار في الصراعات الخارجية. وثانياً "لأن المنجز الإنساني الحضاري المعاصر في وجوهه المتصلة بالجانب الحقوقي للإنسان وضمان تقدمه وارتقائه، قد فاق - بما لا يقاس - ما لدى المسلمين المعاصرين من مفاهيم، وما استقر عندهم من ممارسات ومؤسسات تشكل مرجعيتهم في حركة التشريع"⁽¹⁾، وذلك لأن المسلمين فقدوا آلية تجديد التشريع قروناً عديدة بسبب تغيب الشورى والتعددية السياسية، وإصرار المتسلطين على تطبيق الأحكام خارج الشرعية الإسلامية.

ختاماً فالحل يكمن في تحديد وترتيب المقدس في شأن ولاية الأمر الإسلامية، والذي هو - في اعتقادي - ينحصر في تطبيق فريضة الشورى الثابتة بنص الآية في اختيار ولاية الأمر الإسلامية ومنهجها، وتكون كيفية التطبيق بالشورى أيضاً، ثم طاعة ما ينتج عنها لأنه من طاعة الله سبحانه وتعالى، ثم تنفيذ قرارها لأنه سنة بنص الحديث.

ولن نبدع خير من هذا فهو من عند العزيز الحكيم سبحانه وتعالى، ففيه روح العلم من موت الجهل قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾⁽²⁾.

وقال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾⁽³⁾

وأرجو أن لا أكون قد أسأت الوقوف في حضرة هذا الإبداع الإلهي الجليل فنعمة الله لا تحصى.

والله ولي التوفيق

(1) المصدر السابق.

(2) الشورى الآية. 52.

(3) الأنعام الآية. 153.

المراجع

- 1- موسوعة العريس الإسلامية مكتبة علوم القرآن الكريم والتفاسير.
- 2- موسوعة العريس الإسلامية مكتبة الحديث الشريف.
- 3- موسوعة العريس الإسلامية مكتبة ابن القيم وابن تيمية.
- 4- تاريخ ابن الأثير ط دار صادر ودار بيروت - بيروت 1965م.
- 5- عبد الله بولا، صحيفة الأضواء 2005/1/18م.
- 6- د. محمد عمارة، "العلمانية ونهضتنا الحديثة" ط دار الشروق.
- 7- "الأحكام السلطانية" لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء.